المحور الثامن: تقييم الممارسة العملية للتشريعات المالية والبنكية في الجزائر

التشريعات المالية والبنكية في الجزائر تلعب دورًا رئيسيًا في تنظيم القطاع الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي. ومع ذلك، فإن الممارسات العملية لتطبيق هذه التشريعات تواجه تحديات جوهرية تؤثر على فعاليتها. فيما يلي تحليل مختصر لتقييم الممارسة العملية لكل محور من المحاور المذكورة:

1 .التشريعات البنكية في الجزائر

نقاط القوة:

- توفر إطار قانوني شامل عبر قانون النقد والقرض (1990) الذي نظم القطاع المصرفي وفتح الباب للبنوك الخاصة.
- إنشاء مجلس النقد والقرض للإشراف على البنوك وضمان استقرار النظام المالي.

التحديات العملية:

- ضعف الرقابة على البنوك: محدودية الرقابة الميدانية وغياب أدوات متقدمة للتحكم في المخاطر البنكية.
- البطء في التحول الرقمي: تأخر البنوك الجزائرية في تبني الخدمات الرقمية لتحسين الشمول المالي.
- قضايا التمويل: ضعف في تسهيل التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

- تعزيز الرقابة البنكية من خلال تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي.
- تحسين خدمات البنوك الرقمية لتوسيع قاعدة العملاء.

2 .تشريعات إدارة عمليات الخزينة العمومية في الجزائر

نقاط القوة:

- وجود تشريعات واضحة لإدارة الخزينة عبر قوانين تنظيم المالية العامة.
- اعتماد نظام الخزينة الموحد لتجميع الإيرادات والنفقات الحكومية.

التحديات العملية:

- الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات مما يجعل الخزينة عرضة للتقلبات العالمية.
- غياب كافٍ لآليات الرقابة والمساءلة على الإنفاق العام.

التوصيات:

- تنويع مصادر الإيرادات من خلال تعزيز الضرائب غير النفطية.
- تعزيز الشفافية في إدارة الخزينة باستخدام تقنيات حديثة مثل أنظمة تتبع الإنفاق العام.

3 .التشريعات الضريبية في الجزائر

نقاط القوة:

- وجود هيكل ضريبي شامل يتضمن ضرائب مباشرة وغير مباشرة.
- جهود مكافحة التهرب الضريبي عبر تحسين التشريعات والرقابة.

التحديات العملية:

- ضعف التحصيل الضريبي نتيجة التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي.
- التعقيد في النظام الضريبي مما يزيد من الأعباء على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

- تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال رقمنة النظام.
- تبسيط الإجراءات الضريبية لجعلها أكثر وضوحًا وسهولة.

4 .التشريعات في مجال التأمينات في الجزائر

نقاط القوة:

- وجود قوانين تنظم عمليات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي.
- تعزيز الإشراف على شركات التأمين من خلال اللجنة المصرفية.

التحديات العملية:

- انخفاض مستوى انتشار التأمين بسبب قلة الوعي وقلة الابتكار في المنتجات التأمينية.
- تأخر في تطبيق نظام التأمين التكافلي بشكل كامل.

التوصيات:

- تعزيز الوعي بأهمية التأمين من خلال حملات توعية وطنية.
- توفير حوافز ضريبية لتشجيع الأفراد والشركات على الانضمام إلى أنظمة التأمين.

5 .التشريعات في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي في الجزائر

نقاط القوة:

- وجود أنظمة تشريعية (مثل النظام 18-02) لتحديد إطار عمل الصيرفة الإسلامية.
- دعم الحكومة لإنشاء نوافذ للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

التحديات العملية:

- غياب هيئة شرعية موحدة لتوحيد معايير الصيرفة الإسلامية.
- قلة المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة مقارنة بالأسواق العالمية.

التوصيات:

- إنشاء هيئة شرعية وطنية لتقديم الإرشاد والمطابقة.
- تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات السوق الجزائري.

6 .قانون تنظيم عمليات البورصة في الجزائر

نقاط القوة:

- إنشاء بورصة الجزائر لتطوير سوق رأس المال.
- وجود تشريعات تُنظم عمليات الطرح والإدراج في البورصة.

التحديات العملية:

- ضعف نشاط البورصة بسبب قلة الشركات المدرجة وانخفاض مستوى السيولة.
- غياب الوعي بأهمية الاستثمار في الأسهم والسندات.

التوصيات:

- تقديم حوافز للشركات للإدراج في البورصة.
- تنظيم حملات توعية لتعزيز ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية.

الخلاصة:

رغم وجود أطر قانونية متكاملة تنظم القطاع المالي والبنكي في الجزائر، إلا أن التحديات العملية المتعلقة بالرقابة، التطبيق، والاستدامة الاقتصادية تُضعف من فعاليتها. لتحقيق أقصى استفادة من هذه التشريعات، يجب التركيز على:

- تحسين الرقابة وتنفيذ القوانين.
- تعزيز الشفافية والابتكار المالي.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الإدارة والرقابة.
- التركيز على الشمول المالي لتحفيز النمو المستدام.